الفصل الثانى

العامـــة والخـــاصة

العامة والخاصة

ترد كثيرًا فى كتب اللحن ، وفى عنواناتها ، كلمتا : « العامة » ، و « الخاصة » وجمعهما : « العوام » و « الخواص » .

ومن المهم أن نحدد مدلول هاتين الكلمتين ، قبل البدء فى دراسة الظواهر اللغوية فى الكتب التى بين أيدينا . . .

وقد لجأت فى هذا التحديد ، أولا : إلى المعجمات اللغوية ، فوجدتها تفسر العامة بأنها « خلاف الخاصة » وتفسر الخاصة بأنها « خلاف العامة » حتى « المعجم الوسيط » الذى أصدره مجمع اللغة العربية ، لم يخصص هذا « العموم » فى لفظى العامة والخاصة ، بل قال كما قالت المعجمات : « العامة خلاف الخاصة (١) » و « الخاصة خلاف العامة (٢) » .

ولكن هذا المعجم ألقى بعض الضوء على كلمة « العامة » حين قال : « إن العاميَّ من الكلام : ما نطق به العامة على غير سَنَن الكلام العربى . والعامية : لغة العامة وهى خلاف الفصحى (٣) » .

فالعامة ، فى هذا المعجم : من يتكلمون بلغة مختلفة عن الفصحى . ولكن هذا التعريف غير مانع ، إذ أن أكثر الخاصة عندنا يتكلمون بخلاف الفصحى فى خطابهم العادى . ولم يبين على وجه الدقة طوائف الشعب الذين ينطبق عليهم لفظ « العامة » والذين ينطبق عليهم لفظ « الخاصة » .

---

(١) ٢ — ٦٣٥ .
(٢) ١ — ٢٣٧ .
(٣) ٢ — ٦٣٥ .

وللدكتور عبد العزيز الأهوانى محاولة طيبة فى تحديد مفهوم الكلمتين، رأيت عرضها ومناقشتها ، قبل الانتهاء إلى رأى محدد فى هذا الموضوع :

قال الدكتور الأهوانى فى بحث له عنوانه : « ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمى فى لحن العامة » (٤) : إن العامة « ليسوا الدهماء ، والسُّقّاط ، أو ليسوا (رجل الشارع) فى اصطلاحنا الحديث ، وإنما هم المثقفون الذين تسربت إليهم أخطاء من هؤلاء الدهماء ، أو من تصحيفات النساخ ، ومن بين هؤلاء شعراء وكتاب . . . » (٥) .

ويؤيد هذا التفسير بمثالين من كتاب « تثقيف اللسان » لابن مكى (٦) تسرب الخطأ فيهما إلى أقلام الخاصة ، فكتب أحدهم « يشتهد » وهو يريد « يجتهد » ورسم أحدهم لفظ « الأسفار » جمع سِفْر ، بالصاد بدلا من السين .

كما يؤيده بأن ابن مكى ذكر أغلاط القرّاء ، والمحدّثين ، والفقهاء ، وأصحاب الوثائق ، والأطباء ، وأهل السماع ، فلم يعرض لغيرهم من طبقات أصحاب الحِرَف والصنائع وأهل الزراعة ، ومن فى مستواهم من العوام بالمعنى الحقيقى (٧) .

ثم يقول : « وفهم لفظ العامة بهذا المعنى لم يكن فيما يظهر مقصورًا على من ألفوا فى لحن العامة، بل تجاوزهم إلى المؤلفين فى الأدب منذ عصور مبكّرة ،

---

(٤) نشر فى مجلة « معهد المخطوطات العربية » بجامعة الدول العربية — المجلد الثالث (١٩٥٧) وابن هشام اللخمى (محمد بن أحمد) لغوى اندلسى ، توفى عام ٥٧٧ هـ وعنوان كتابه « المدخل الى تقويم اللسان وتعليم البيان » .

(٥) ص ٨ من فصلة البحث .

(٦) هو الكتاب الثانى من الكتب التى حققناها ، وأقمنا عليها هذه الدراسة .

(٧) ص ٩ .

وهذا إمام الأدباء فى العصر العباسى أبو عثمان الجاحظ يقول فى « البيان والتبيين » (٨) :
« وإذا سمعتمونى أذكر العوام فإنى لست أعنى الفلاحين والحشوة والصنّاع ، والباعة ولست أعنى الأكراد فى الجبال ، وسكان الجزائر فى البحار . . . وأما العوام من أهل ملتنا ودعوتنا ولغتنا وأدبنا وأخلاقنا ، فالطبقة التى عقولها وأخلاقها فوق تلك الأمم ، ولم يبلغوا منزلة الخاصة منا ، على أن الخاصة تتفاضل فى الطبقات أيضاً » .

هذا هو رأى الدكتور عبد العزيز الأهوانى فى تحديد مدلول « العامة » .

ولى فى هذا التحديد رأى آخر انتهيت إليه بعد أن درست ما كتب فى لحن العامة والخاصة ، حتى نهاية القرن السادس الهجرى .
وقبل إبداء هذا الرأى ، أعرض ملاحظاتى على ما ذهب إليه الدكتور الأهوانى :

استند الدكتور الأهوانى فى رده إلى نص من مقدمة كتاب « لحن العامة » لأبى بكر الزبيدى ، وهذا النص لا يؤدى إلى النتيجة التى استخلصها منه ، وهى أن العامة هم المثقفون الذين تسربت إليهم أخطاء من الدهماء ؛ وما أورده الزبيدى من تصحيح لأخطاء العامة بالمعنى الشامل يخالف ما استنتجه سيادته .

وها هو ذا نص الزبيدى وما يمكن أن يستنتج منه :

يقول : « ثم نظرت فى المستعمل من الكلام فى زماننا ، وبأفقنا ، فألفيت جملا لم يذكرها أبو حاتم ولا غيره من اللغويين فيما نبهوا إليه ، ودلوا عليه ، مما أفسدته العامة عندنا فأحالوا لفظه ، أو وضعوه غير موضعه ، وتابعهم على ذلك الكثير من الخاصة حتى ضمنته الشعراء أشعارهم ، واستعمله جلة الكتاب وعلية الخدمة فى رسائلهم ، وتلاقوا به فى محافلهم ، فرأيت أن أنبه عليه ، وأبين وجه الصواب فيه ، وأن أفرد لما يحضرنى منه كتاباً أحصره به ، وأجمعه فيه ،

---

(٨) ١ — ١٣٧ (تحقيق عبد السلام هارون) و ١ — ١٢٨ من نشرة السندوبى .

وبدع اجتلاب ما أفسده دهماؤهم وسُقّاطهم مما عسى ألا يعزُب عمن تمسك بطرف من الفهم ، إذ لو استوعبنا ذلك لطال الكتاب به ، وإنما نذكر ما يتوقع الغلط من الخاصة فيه » (٩) .

ويستنتج من هذا النص :

١ — أن الزبيدى نظر فى المستعمل من الكلام فى زمانه فى بيئته ، فوجد من الأخطاء ما لم ينبه عليه أبو حاتم ولا غيره ممن كتبوا فى اللحن .

٢ — أن الكلمات التى جمعها قد أفسدتها العامة فغيرت لفظها ، أو غيرت معناها بوضعها فى غير موضعها .

وليس من شك فى أن العامة التى أفسدت اللفظ والمعنى ، هى العامة بالمعنى الواسع .

٣ — أن الكثرة من الخاصة قد تابعت العامة فى ذلك الخطأ ، حتى ظهر فى شعر الشعراء ، ورسائل الكتاب .

٤ — أن الزبيدى أراد أن ينبه على الخطأ ويبين وجه الصواب فيه ، فى كتاب يحصره به ، ويجمعه فيه .

٥ — أنه فى هذا الكتاب لم يذكر كل ما أفسدته العامة ، بل ترك ما أفسده الدهماء والسقاط مما عسى ألا يعزب عن تمسك بطرف من الفهم ، إذ لو استوعب ذلك لطال الكتاب به .

ولا يدل هذا النص على ما ذهب إليه الدكتور الأهوانى من أنه ترك أخطاء العامة بالمعنى الواسع ، بل يدل النص على أنه ترك منها ما يعرف الغلط فيه « مما

---

(٩) مقدمة « لحن العامة » للزبيدى ، وهو أول الكتب التى حققناها وأقمنا عليها هذه الدراسة .

عسى ألا يعزب عمن تمسك بطرف من الفهم » .

٦ — اقتصر الزبيدى على ذكر ما يتوقع الغلط من الخاصة فيه، أى أنه أورد من كلام العامة — بالمعنى الواسع — ما يتوقع أن يغلط فيه الخاصة من الكتاب والشعراء، أما ما لا يتوقع الخطأ فيه من لغة العامة فلم يورده الزبيدى، لئلا يطول الكتاب به .

وليس فى هذا النص الذى أوردناه بتمامه ثم حللناه، ما يدل على أن ما جاء فى كتاب الزبيدى هو لحن المثقفين وقد تسرب إليهم من العامة، بالإضافة إلى القليل من لحن العامة — بالمعنى الواسع — بل الذى حدث فى الكتاب هو العكس تماماً ، أورد الزبيدى ما اختاره من لحن عامة الشعب ، وبعض اللحن الذى تسرب منهم إلى الخاصة . ويؤيد ذلك أن الزبيدى ينبه — إذا كان الخطأ قد تسرب إلى الخاصة — بقوله : « وقد غلط فى هذا أحد الخطباء، أو أحد الكتاب ، أو رجل من علية الخدمة . . . » وقد نص صراحة فى مقدمته على أنه ذكر الكلام السوقى ، واللفظ المستعمل العامى ، واعتذر من ذكر ذلك بأن هذا هو المستعمل ، وبأن أبا حاتم قد ذكر مثل ذلك فى كتابه ، قال الزبيدى : « وذكر مثله لنا عذر كاف إن شاء الله » .

وإذا علمنا أن كثيراً من هذه الأخطاء التى ذكر وجه الصواب فيها ، يندرج تحت قاعدة عامة، ترجح لدينا أنها ليست بأخطاء فردية يقع فيها بعض المثقفين ، بل إن شيوعها يجعلها لهجة ذات صفات لغوية متميزة .

وعلى سبيل المثال نذكر شيئاً من الأخطاء الشائعة التى استطعت فى دراستى إخضاعها لقاعدة :

١ — يطيل الأندلسيون صوت اللين القصير (١٠) ، فى بعض المواقع ،

---

(١٠) Short Vowel

فيقولون : الطّيحال والطّيراز ، والإيكاف ، وهيشام ، بدل : الطحال والطراز ، والإكاف ، وهشام ، يطيلون الكسرة فتصبح ياء مد .

ويقولون : عَرْعار ، وبَرْواق ، بدل : عَرْعَر وبَرْوَق ، يطيلون الفتحة فتصبح ألف مد .

ويقولون : لُوبان ، وعوش الطائر ، بدل : لُبان وعُش ، يطيلون الضمة فتصبح واو مد .

٢ — يحركون وسط الاسم الثلاثى الساكن عند الوقف ، مثل : السَّمْن والبَقْل والقَصْر ، يقولون فيها : السَّمَن والبقَل ، والقَصَر .

وهذه القاعدة قد استنتجها الزبيدى نفسه (١١) .

هى إذاً خصائص لهجة ، وليست مقصورة على أفراد من المثقفين تسربت إليهم أخطاء من العامة ، بل هى بالضبط : أخطاء العامة التى يتوقع تسربها إلى المثقفين ، وقد تسربت إلى بعضهم فعلا .

أما الاستدلال بمثالين جاءا فى مقدمة كتاب ابن مكى ، وأخطأ فيهما بعض الكتّاب ، والاستناد إلى أنه كتب فى أخطاء الفقهاء والقراء والمحدثين وأهل السماع والوثائق والطب ، فى تقرير أنه لا يقصد العوام بالمعنى الشامل — فالجواب عليه أن كتاب « تثقيف اللسان » لابن مكى ليس كله فى لحن العامة ، بل إن فيه أبواباً نص فيها على أخطاء الخاصة ، فمن أبواب كتابه : « ما العامة فيه على الصواب والخاصة على الخطأ » و « ماتنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر » و « ما خالفت العامة فيه الخاصة وجميعهم على غلط » وفى « باب التصحيف » قدر كبير من أخطاء الخاصة ، ولهذا لم يسم ابن مكى كتابه « لحن العامة » بل عنوانه : « تثقيف اللسان وتلقيح الجنان » ويضاف إلى ذلك أن ابن مكى

---

(١١) لحن العامة : ٢٠٣ (ط . أولى) .

قارن بين أخطاء العامة وأخطاء الخاصة، وأورد أمثلة تبين بوضوح أن مفهوم العامة يشمل العوام بالمعنى الواسع ،أى رجل الشارع فى الاصطلاح الحديث، فهو مثلا يقول :

تقول العامة : لُوميَّة وجمعها : لُوى .
وتقول الخاصة : لِيمونة وجمعها : لِيمون ، بكسر اللام .
والصواب : لَيمونة، بفتح اللام .
وتقول العامة فى العدد : حِدَ عْشر .
وتقول الخاصة : حِدَ عْشر .
والصواب : أحَد عَشَر .

والتفرقة بينهما واضحة فى هذين المثالين وغيرهمامن الأمثلة الكثيرة فى « تثقيف اللسان » وغيره (١٢) .

وفى سياق آخر يروى ابن مكى أن العامة تظن أن كلمة « العامة » مشتقة من العمى .

ويبين أن الصواب أنها مشتقة من العموم . وظن أهل زمانه أن العامة من العمى يدل على أن اللفظ عندهم قريب من الجهل الذى هو عمىٌ ، وبعيد عن العلم الذى هو نور . . .

أما أن ابن مكى لم يذكر أخطاء الصناع والزراع وأصحاب الحرف وغيرهم من العامة بالمعنى الواسع — فالواقع أنه لم يخصهم بالذكر ، ولكن أخطاءهم منثورة فى الأبواب الأخرى من الكتاب ، وهى أبواب عامة وضعت عنواناتها حسب نوع

---

(١٢) من الأخطاء التى جاءت فى كتب اللحن ولا يمكن أن تقع الا من العامة بالمعنى الواسع قولهم : « بين البينين » و « هاتم » بدل هاتوا ؛ و « هولى » بدل هؤلاء ، و « هذه » (بكسر الهاء والذال) بدل هذه ، والامن بكسر الهمزة بدل الأمن « والشنة » بكسر الشين أو ضمها وتشديد الفاء . راجع « تقويم اللسان » لابن الجوزى بتحقيقنا .

الخطأ ، لا على حسب الطائفة التى وقع منها الخطأ . وفى هذه الأبواب أخطاء فى أسماء النبات وآلات الزراعة والصناعة وغيرها ، وهو لم يذكرها لأن طبيعة هذا الكتاب وغيره من كتب لحن العامة ، ليست تسجيل اللهجات كلها ، بل مهمتها التنبيه إلى الكلمات التى حرفت العامة لفظها ، أو غيرت معناها ، ثم تحديد صوابها اللغوى ، ليجتنبها متعلم اللغة العربية والكاتب والمتحدث بها ، ويؤيد هذا الاتجاه قول ابن هشام اللخمى فى مقدمة كتابه « المدخل إلى تقويم اللسان » : « إن أول ما يجب على طالب اللغة تصحيح الألفاظ العربية المستعملة التى حرفتها العامة عن موضعها ، وتكلمت بها على غير ما تكلمت بها العرب فى ناديها ومجتمعها ، فإذا صححها وأزال عنها التحريف ونفى عنها التصحيف . . . كان ما وراء ذلك عليه أقرب وأسهل للطلب » .

ويسوق ابن هشام اللخمى ، كما يسوق ابن مكى ، أخطاء يقولان عنها : إن أكثر ما يتكلم بها النساء فى زماننا ، أو النساء والعوام (١٣) . وهذا دليل آخر على ما نذهب إليه .

أما الاستدلال بتحديد الجاحظ للعامة فقد آثرت الرجوع إلى سياق نص الجاحظ قبل الحكم عليه ، فوجدته قد ساق كلاماً لبشر بن المعتمر فى الكلام البليغ (١٤) ، جاء فيه : « والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معانى الخاصة وكذلك ليس يتضع بأن يكون من معانى العامة ، وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة ، ومع يجب لكل مقام من المقال ، وكذلك اللفظ العامى والخاصى ، فإن أمكنك أن تبلغ من بيان لسانك ، وبلاغة قلمك ، ولطف مداخلك ، واقتدارك على نفسك إلى أن تُفهم العامةَ معانىَ الخاصة ، وتكسوها الألفاظ الواسطة التى لا تلطف عن الدهماء ، ولا تجفو عن الأكفاء فأنت البليغ التام » .

---

(١٣) تثقيف اللسان : ٢٢٨ .

(١٤) البيان والتبيين : ١ — ١٣٥ ، ١٣٦ .

وبعد أن ساق الجاحظ كلام بشر السابق ، علق بقوله (١٥) : « قال أبو عثمان : أما أنا فلم أر قطُّ أمثل طريقة فى البلاغة من الكتاب ، فإنهم قد التمسوا من الألفاظ ما لم يكن متوعّرًا وحشياً ولا ساقطاً سُوقياً . وإذا سمعتمونى أذكر العوام . . . إلخ» .فالعوام الذين يتحدث عنهم هنا هم الذين يمكن أن يأخذ البليغ بعض معانيهم ،وهم الذين يراعى البليغ ألا يخفى لفظه عنهم — كما جاء فى كلام بشر — ولا بد أن يكونوا كذلك فى هذا المجال ،ولهذا حدد الجاحظ ما يريده بالعوام ،ولم يترك اللفظ على عمومه .

أما العوام الذين حرفوا اللغة ووقع منهم الخطأ فى أصواتها ومعانيها ،فقد ذكرهم الجاحظ فى مواضع أخرى ، مثل قوله (١٦) : « وإذا سمعت بنادرة من نوادر العوام ومُلحة من ملح الحشوة والطَّغام فإياك وأن تستعمل فيها الإعراب ، أو تتخير لها لفظاً حسناً ،أو تخرجها من فيك مخرجاً سرياً ،فإن ذلك يفسد الإمتاع بها ويخرجها من صورتها » ، ومن الذى أُريدت له ، ويذهب استطابتهم إياها واستملاحهم لها» .

أما النوادر من كلام الأعراب فقد حذر الجاحظ قبل ذلك من حكايتها إلا مع إعرابها ومخارج ألفاظها .

فالعوام والحشوة والطغام هم الذين لا يعربون فى كلامهم ،ولا يخرج الكلام من أفواههم مخرجاً سرياً. والعامة عند الجاحظ « ربما استخفت أقل اللغتين وأضعفهما ،وتستعمل ما هو أقل فى أصل اللغة استعمالا وتدع ما هو أظهر وأكثر (١٧) » .

والرأى الذى نرتضيه بعد هذا كله هو :

الخاصة الذين يرد ذكرهم فى كتب اللحن هم علماء اللغة والشعراء والكتاب

---

(١٥) البيان والتبيين : ١ — ١٣٧ .
(١٦) المصدر نفسه : ١ — ١٤٦ .
(١٧) المصدر نفسه : ١ — ٢٠ .

والخطباء ،والفقهاء والقراء والمحدّثون ،ومن فى مستواهم. وتحديد الخاصة واضح فى قول ابن هشام اللخمى : « فأما قول بعض الخاصة من الكتاب والأدباء والشعراء : « سيما » بغير لا ، فذكر الزبيدى أنه لا يجوز حذف « لا » ألبتة » (١٨)

والعامة هم من عدا هؤلاء من طوائف الشعب ، وهم طبقات ، كما أن الخاصة طبقات ، على ما ذكر الجاحظ فى نصه السابق .

وتتفاوت العامة فيما بينهم يدل عليه قول الأصمعى : « الكَلْتبان مأخوذ من الكَلَب وهى القيادة ،والتاء والنون زائدتان ،وهذه هى اللفظة القديمة عن العرب وغيرتها العامة الأولى ، فقالت : القَلْطبان: وجاءت عامة سنلى ، فقالت : القَرْطبان (١٩) » .

ويمكن أن يدخل فى مفهوم العوام الذين لا يلمون بقواعد اللغة، وهم متفاوتون أيضاً . كما يدخل فيه الطلاب الذين يلحنون أمام شيوخهم عند القراءة فيصحح لهم الشيوخ هذه الأخطاء بقولهم : « لا تقل كذا » . . .

أما اصطلاح « لحن العامة » فهو صادق على:

١ — لحن يقع من العامة — بالمعنى الواسع — وحدهم ، ويصححه اللغويون لئلا يقع فيه الخاصة .

٢ — لحن يقع من العامة — بالمعنى الواسع — ثم يتسرب إلى الخاصة ويصححه اللغويون ويحذرون من الوقوع فيه .

أما « لحن الخاصة » فهو فى اختلافه عن « لحن العامة » متأثر بالبيئة والعصر ومستوى الخاصة فيهما ،فى القرون الأولى كان من الممكن التمييز بينهما بسهولة. أما فى القرون المتأخرة فقد عم اللحن ،وأصبحنا نرى فيما روى من أوهام الخواص قدرًا كبيرًا من لحن العوام . وأصبح اصطلاح لحن العامة » شاملا لهما . وتكون تسمية لحن الخاصة بلحن العامة من قبيل السخرية منهم لأنهم « يتكلمون بكلام العوام المرذول » كما قال ابن الجوزى فى مقدمة « تقويم اللسان » .

---

(١٨) المدخل : ٣٢ — أ .

(١٩) تقويم اللسان لابن الجوزى : ١٧٥ من تحقيقنا المطبوع .